جاء السيسي... فانكمشت المعارضة وخرج «الإخوان»

القاهرة - الجريدة.

ليست مصادفة أبداً أن تكون السنة التي جاء فيها الرئيس عبدالفتاح السيسي، إلى سُدة الحكم في مصر، هي نفسها السنة التي انكمشت فيه المعارضة المصرية، إلى أقل قدر ممكن، في حين كان هو العام نفسه الذي خرجت فيه جماعة "الإخوان المسلمين" من المعادلة، بعد سقوطها وسقوط الرئيس المعزول محمد مرسي في 3 يوليو من عام 2013.

إذا كان ثمة متغير كبير شهده عام 2014، فهو المتغير الذي شهده شهر يونيو، حين جاء السيسي، وزير الدفاع السابق، رئيسا للجمهورية، في انتخابات وصفت بالشفافية والنزاهة، اكتسح فيها مُنافسَه الوحيد، القطب الناصري حمدين صبَّاحي، بنسبة تزيد على 96 في المئة، في حين كانت الأشهر الستة الأولى من العام، تشهد انتقالاً حثيثاً نحو دعم السيسي مرشحاً للرئاسة، حيث كان وقتها لايزال وزيرا للدفاع، بينما كان الرئيس المؤقت عدلي منصور، هو من يدير دفة الرئاسة.

السيسي يؤدي اليمين في المحكمة الدستورية 9 يونيو 2014

من المعارضة إلى «الموالاة»

أحزاب كثيرة انتقلت خلال هذا العام من معسكر المعارضة إلى معسكر الموالاة، بعد تولي السيسي سدة الحكم، وباتت أحزاب التجمع، والوفد، والمؤتمر، والمصريين الأحرار، إضافة إلى أحزاب جديدة، مثل "الحركة الوطنية" في صفّ الرئيس الجديد، في وقت تراجعت فيه الدعوة للنزول إلى الميدان، بخروج جماعة "الإخوان" من المعادلة السياسية في مصر.

انقسام «تمرد»

الانكماش الذي عانت منه المعارضة، ظهر جلياً أيضاً في صفوف القوى والحركات الثورية، حيث انقسمت حركة "تمرد" التي قادت معركة الإطاحة بحكم "الإخوان" في الشارع، ثم توالت الانقسامات في صفوف أعضائها أثناء الانتخابات الرئاسية بين مؤيد للسيسي، ومعارض لدعم رئيس ذي خلفية عسكرية، وإعلان العشرات من أعضاء الحركة تأييدهم للمرشح الرئاسي حمدين صباحي، وهو الانقسام الذي امتد إلى رغبة قطاع من قياداتها إلى التحول إلى حزب، لايزال أمره معلقاً إلى اليوم، أمام لجنة شؤون الأحزاب.

في السياق، تقلصت الحركات الثورية مثل "حركة 6 أبريل" و"الاشتراكيين الثوريين" وجبهة "طريق الثورة"، من حيث العدد والقدرة على الحشد إلى أقل عدد ممكن، في ظل الاستعدادات الدائرة في الشارع السياسي، تحضيراً للانتخابات البرلمانية المقبلة، والمقرر لها مارس المقبل، كما بدأ ظهور تحالفات انتخابية بين عدد ممن كانوا من رموز القوى الثورية، وبعض فلول نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك.

يُذكر أن عام 2014 شهد خروج جماعة "الإخوان"، من المشهد السياسي المصري، بعد دعوات إلى التظاهر لم تجد أي صدى في الشارع، وكان آخرها الدعوة إلى ما سموه "انتفاضة الشباب المسلم"، في 28 نوفمبر الماضي، حيث يحاكم المئات من قادة الجماعة - بينهم المرشد العام محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر - بتهم التحريض والقتل والعنف والتخطيط لهدم الدولة المصرية والتخابر وإفشاء أسرار الدولة.

كاتمة الأسرار

تعرف السفيرة فايزة أبوالنجا كيف تعود إلى بؤرة الأضواء من جديد، تخرج منتصرة من معاركها بصورة يحسدها عليها الكثيرون، كلما زاد عدد معارضيها ترقت خطوة إلى الأمام، ربما لأنها تحتفظ بالكثير من أسرار المطبخ السياسي المصري على مدار سنوات.

أبوالنجا، عادت إلى الأضواء في عام 2014، مثيرةً للجدل، بعدما عيَّنها الرئيس عبدالفتاح السيسي، مستشارة للأمن القومي في 5 نوفمبر الماضي، لتعد المرأة الأولى التي تتولى هذا المنصب الرفيع، منذ اللواء محمد حافظ إسماعيل، الذي ترك المنصب عام 1973.

المرشد الهارب

"الثعلب الداهية" و"صقر الإخوان" و"المرشد الحقيقي"، كلها ألقاب تطلق على نائب مرشد جماعة "الإخوان" محمود عزت، الهارب خارج مصر، منذ عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، يوليو 2013، ورغم اختفائه فإنه يعد أبرز قيادات الجماعة التي تدير التنظيم عقب خروج الجماعة من معادلة السياسة في مصر.

عزت (70 عاما) كان حتى عام 2012 النائب الأول لمرشد الإخوان، ومهندس تحركات الجماعة على الساحة السياسية في مصر، وهو أحد الذين لم يتحدثوا لوسائل الإعلام منذ سنوات طويلة، فقد ظل محافظا على صورة الرجل الغامض في التنظيم، الذي يهابه الجميع.

مذبحة القواديس

قامت جماعة "أنصار بيت المقدس" الإرهابية بشن هجوم على كمين كرم القواديس في شمال سيناء أودى بحياة 31 عسكريا في 26 أكتوبر 2014.

وأظهر تسجيل بثته الجماعة المتطرفة لحظة تفجير الكمين بواسطة سيارة ملغومة، ثم قيام مسلحين بمهاجمة الجنود الذين نجوا من التفجير وقتلهم بدم بارد، والاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر النوعية التي كانت موجودة في الموقع.

كما يظهر في التسجيل السيطرة على دبابة ومدرعة تابعتين للجيش. وأوضح التسجيل تغيير اسم الجماعة إلى "ولاية سيناء" بدلا من أنصار بيت المقدس.

«الجماعة» و«الفلول» ينهيان لعبة «الكراسي»

القاهرة - عمرو حسني

برحيل عام 2014، يفترض أن تنتهي "لعبة الكراسي" الموسيقية بين أعضاء جماعة "الإخوان"، المصنفة إرهابية في مصر، وفلول الحزب الوطني "المنحل"، فقد تمت تبرئة كل من الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال، ووزير داخليته حبيب العادلي و6 من معاونيه، في قضايا قتل متظاهرين في التحرير، إبان ثورة يناير 2011، بينما شغل قادة "الإخوان" أماكنهم في السجون.

براءة نظام مبارك من قتل المتظاهرين، امتدت إلى عدد آخر من رموز حكمه، فقد خرج أمين التنظيم في الحزب الوطني أحمد عز، كما خرج رئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف، وباتت الانتخابات البرلمانية بمنزلة باب ملكي لـ"الفلول"، من أجل العودة إلى الحياة السياسية التي خرجوا منها عقب تولي "الإخوان" السلطة 2012.

وبعد شهور من امتلاء السجون برموز "الحزب الوطني"، دخل أغلب قادة "الإخوان" الزنازين، قرابة 2000 من قيادات الجماعة متهمين في قضايا قتل وتحريض وعنف، وعلى رأسهم الرئيس المعزول محمد مرسي، والمرشد العام محمد بديع، ونائبه خيرت الشاطر، ورمزا حزب الحرية والعدالة محمد البلتاجي وسعد الكتاتني.

وقال القيادي الإخواني المنشق خالد الزعفراني: "أعتبر لعبة الكراسي الموسيقية هذه هي ملخص العمل في السياسة، حيث كل يوم بحال، فخرج رموز مبارك من ليمان طره ووادي النطرون وأبوزعبل والعقرب، ليدخل رموز الإخوان نفس السجون".

ورغم نجاة عدد من قادة الإخوان من الزنازين، لكنهم اضطروا للهرب إلى الخارج، خصوصا إلى قطر وتركيا، خلال 2014، في ظل مطالبات مصرية رسمية للإنتربول الدولي بتسليمهم، في الوقت الذي تفتح عدة دول خليجية بابها لعدد محدود من رموز نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، وعلى رأسهم الفريق أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهده، من دون مضايقات.

ميدانيا، وبينما يتأهب فلول الوطني "المنحل" لاقتناص مقاعد كثيرة في البرلمان المقبل، بقي من الإخوان في مصر قليلون جدا خارج السجون، وشهد "تحالف دعم الشرعية" المناصر لهم تفككا خلال نوفمبر الماضي، فقد انسحب منه حزب "الاستقلال" و"الجبهة السلفية" وعدة أحزاب إسلامية، في الوقت الذي رجح خبراء خروج الجماعة الإسلامية، مفسرين ذلك بالرغبة في المشاركة في البرلمان المقبل.

أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني المنحل لدى إطلاق صراحه في أغسطس الماضي

القاهرة تتجه شرقاً: تقارب مع موسكو وشراكة مع بكين

القاهرة - شيماء جلال وأمنية اليمني

على مدى عام 2014 نجح الرئيس عبدالفتاح السيسي في ضخ دماء جديدة في الدبلوماسية المصرية، وبدا أن القاهرة تجني في نهاية العام حصاد النجاح على الصعيد الدولي بلقاءات دولية بين السيسي وقادة الدول الكبرى بدءا من الرئيس الأميركي باراك أوباما، ومروراً بقادة ايطاليا وفرنسا والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وليس انتهاء بالرئيس الصيني شي جين بيغ، لكن الملاحظ أن السيسي يقود السياسة المصرية نحو علاقات أكثر انفتاحاً على الشرق.

التقارب المصري مع بكين وموسكو بدأ مبكراً عندما زار السيسي روسيا، وكان لايزال وزيراً للدفاع في فبراير الماضي، أعلن خلالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دعمه الكامل لمصر وعزمه زيارة القاهرة مطلع عام 2015، في حين أنهى الرئيس المصري زيارة ناجحة لجمهورية الصين استغرقت ثلاثة أيام في نهاية ديسمبر، رفع خلالها مستوى العلاقات بين بلاده والعملاق الاقتصادي الآسيوي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، مع توقيع 26 اتفاقية اقتصادية، وسط حديث عن اتفاقيات تسلح مع الصين وروسيا.

وأعلن الرئيس المصري صراحة، خلال لقائه وفدا إعلاميا صينيا في 19 ديسمبر الماضي، أن "مصر حريصة على سياسة خارجية متوازنة ومنفتحة ولا يمكن تفسير علاقاتها مع طرف على حساب طرف آخر"، وهو ما تمثل في عودة العلاقات إلى مستواها الطبيعي مع الولايات المتحدة الأميركية، عقب لقاء السيسي مع نظيره الأميركي أوباما، على هامش القمة الأممية في نيويورك سبتمبر الماضي، مما ساعد في تحول واشنطن عن موقفها الرافض لإطاحة الجيش والقوى المدنية بالرئيس الإخواني محمد مرسي من الحكم.

«التحرش»... من «الميدان» إلى «الداخلية»

رغم محاولات السلطات المصرية والمجتمع المدني للتصدي لظاهرة التحرش الجنسي في عام 2014، وهي الظاهرة التي شهدت بحسب تقارير المجلس القومي للمرأة نقصا ملحوظا في النصف الثاني من العام، إلا أنها لم تنجح في الحيلولة دون وقوع عدد من الاعتداءات على نساء وفتيات تقشعر لها الأبدان.

وأبشع جرائم التحرش العنيف وقعت منتصف 2014، بجريمة تحرش جنسي جماعي، وصلت إلى هتك عرض إحدى السيدات، أثناء احتفالية تنصيب الرئيس عبدالفتاح السيسي في ميدان التحرير يونيو الماضي، بينما شهدت الساعات الأخيرة من هذا العام جريمة هتك عرض فتاة أخرى، لكن هذه المرة على يد أميني شرطة وداخل سيارة تابعة لوزارة الداخلية في شارع شبرا بمحافظة القاهرة.

وبينما أقرت القاهرة قانونا جديدا لتغليظ العقوبات بشأن التحرش الجنسي، وصف منسق مبادرة "شفت تحرش" فتحي فريد الوضع الحالي بقوله: "حتى هذه اللحظة مازالت القوانين لا تصب في مصلحة المرأة، ومازالت النساء في مصر يتعرضن للعنف الجنسي".

وذكرت منسقة العمل الجماهيري في مؤسسة "المرأة الجديدة" منى عزت أن الاعتراف قانونا بجريمة "التحرش الجنسي" يعد مكسبا كبيرا لعام 2014، لافتة إلى أنها خطوة أولية لتعديل وسن قوانين جديدة لحماية النساء من العنف الجسدي بشكل عام.

وأشارت عزت إلى أن التحرش مازال ظاهرة منتشرة في شوارع مصر، مضيفة: "سبب تراجع التحرش يرجع إلى التواجد الأمني غير المعتاد، وليس بسبب اعتراف القانون لأول مرة بجريمة التحرش الجنسي".

المصالحة المصرية - القطرية

شهدت الأسابيع الأخيرة من عام 2014 خطوات ملموسة ومهمة لتحقيق أهداف مبادرة كريمة من العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمصالحة بين مصر وقطر، ولرأب الصدع العربي في ظل حالة التشرذم التي ضربت المنطقة.

ورحبت القاهرة من جهتها بمبادرة العاهل السعودي، لاسيما أنها تهدف إلى مصلحة جميع الدول العربية، فضلا عن التقدير والاحترام لمكانته، وتوقع خبراء سياسيون ودبلوماسيون أن تعود المياه لمجاريها بين مصر وقطر، بعد توقف قناة الجزيرة مصر مباشر، وتوقف الدوحة عن إيواء قادة من جماعة "الإخوان"، وغيرهم من العناصر المعادية لنظام الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وأكد البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي الخامسة والثلاثين في الدوحة على دعم الخليج التام لمصر "في كل ما يحقق استقرارها وازدهارها" ولرئيسها.

وشدد البيان، الذي تلاه الأمين العام لمجلس التعاون عبداللطيف الزياني في ختام القمة، على "مساندة المجلس الكاملة، ووقوفه التام مع مصر حكومة وشعبا في كل ما يحقق تقدمها".

وجدد المجلس الأعلى، الذي يضم قادة الدول الخليجية، مواقفه الثابتة في دعم مصر وبرنامج الرئيس عبدالفتاح السيسي المتمثل في خارطة الطريق.

وأصر قادة مجلس التعاون الست، السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان والبحرين، على "دور مصر العربي والإقليمي لما فيه خير الأمتين العربية والإسلامية".

في المقابل، تغيرت لهجة القنوات الفضائية المصرية بشكل عام تجاه قطر وأميرها الشيخ حمد بن جاسم، وتحولت دفة الانتقاد إلى الترحيب بـ"لم الشمل" والمصالحة.

«إهانة القضاء» جريمة 2014

القاهرة - نانسي عطية

شهد عام 2014 جملة أحكام على عدد من المتهمين والمحبوسين على ذمة قضايا، بتهم إهانة هيئة المحكمة "إهانة القضاء"، أكثرهم من قيادات جماعة "الإخوان"، بينما امتدت التهمة إلى عدد من النشطاء المحبوسين على ذمة قضايا مخالفة قانون التظاهر المثير للجدل مثل أحمد دومة.

المرشح الرئاسي المستبعد حازم صلاح أبوإسماعيل، المحبوس على ذمة قضية التحريض على القتل في منطقة "بين السرايات"، والمحكوم عليه بالحبس 7 سنوات لاتهامه بتزوير جنسية والدته، أدين في حكمين بإهانة القضاء، آخرها في يناير 2014، أثناء انعقاد جلسة محاكمته بمقر دار القضاء العالي.

وكان لقادة جماعة "الإخوان" نصيب الأسد من هذه الأحكام، لتهكمهم على هيئة المحكمة، خلال نظر قضاياهم، فتم الحكم على محمد البلتاجي وصفوت حجازي بالحبس سنة لسب وإهانة النيابة العامة، بينما أصدرت محكمة مصرية حكما في أكتوبر الماضي بالحبس مدة عام على المحامي السابق ونائب رئيس حزب الوسط الإسلامي عصام سلطان بتهمة إهانة القضاء.

وقضت محكمة جنايات شمال القاهرة، في نوفمبر الماضي، بالسجن 3 سنوات لكل من المرشد العام لجماعة "الإخوان" محمد بديع و26 متهما في قضية "اقتحام سجن وادي النطرون"، وتغريم كل منهم 10 آلاف جنيه، إثر إدانتهم بإهانة هيئة المحكمة والتطاول عليها.

وكان المتهم الرئيسي في مجزرة رفح الثانية، عادل حبارة، أكثر المتهمين الذين حصلوا على أحكام قضائية في إهانة هيئة المحكمة، حيث تم الحكم عليه ثلاث مرات بالحبس عامين بتهمة إهانة القضاء، قبل أن يحصل على حكم بالإعدام، في قضية اتهامه بالضلوع في قتل 19 جنديا مصريا، في قضية "مجزرة رفح الثانية"، التي وقعت في 19 أغسطس الماضي.

ولحقت تهمة إهانة القضاء ناشطين مدنيين أيضا، حيث حكم على الناشط السياسي المعارض أحمد دومة بالسجن ثلاث سنوات، بعدما أدين بإهانة القضاء أثناء نظر قضية أحداث مجلس الوزراء.

وصف 2014 بعام الظلام الحالك على معظم محافظات مصر، وشهد يوم 18 أغسطس الماضي أكبر انقطاع للتيار في تاريخ وزارة الكهرباء وصل إلى 6 آلاف ميغاوات، واستمر 3 أيام. وفي 4 سبتمبر تسبب عطل فني مفاجئ في الشبكة القومية للكهرباء في ما أطلق عليه "كارثة كهربائية" بعد فصل التيار مدة تجاوزت 8 ساعات نتيجة خروج ما يقرب من 8 آلاف ميغاوات عن الخدمة، ما أدى إلى حدوث شلل تام في جميع مرافق الدولة لاسيما مترو الأنفاق ومحطات المياه.

الجيش يخلي رفح

شرع الجيش المصري الثلاثاء 28 أكتوبر الماضي في إخلاء منازل في رفح ملاصقة للشريط الحدودي مع غزة، في إطار العملية الرامية إلى مكافحة التنظيمات المتشددة في سيناء. ونسقت القوات المصرية العملية مع غرفة عمليات محافظة شمال سيناء، وذلك بعد الاتفاق مع الأهالي على تعويضهم مادياً.

وتأتي إقامة المنطقة العازلة على طول 13,5 كلم في إطار جهود مكافحة المجموعات الجهادية.